

«مدينة الحرير»: وفد صيني لإنشاء ووضع آليات تطوير المشروع

التابع للرئاسة الصينية الوزير نينغ جي جه. وذكر أن تلك الخطوات والقائدات تأتي تلبية للرغبة السامية في مشاركة الكويت بمشروع طريق الحرير الذي سيسعمل على استعادة الكويت دورها التجاري والاقتصادي في المنطقة لاسيما أنها تتمتع بموقع جغرافي متميز.

هاشم لقائه وفدا صينيا زائرا للبلاد أن هذا المشروع يعكس الرؤية الأميركية السامية بتحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري وثقافي دولي. وأوضح أن الوفد يضم 35 شخصية من كبار المسؤولين في الجهات الحكومية الصينية برئاسة نائب رئيس مجلس الدولة للتنمية والإصلاح

قال الرئيس التنفيذي لجهان تطوير مدينة الحرير (الصبة) وجزيرة بوبيان فيصل المدجج إن زيارة الوفد الصيني للكويت تأتي تفعيلاً لمذكرة التفاهم بين البلدين المتعلقة بإنشاء ووضع آليات تطوير المشروع. وأضاف المدجج في تصريح صحفي أمس الأحد على

الروضان: الكويت أظهرت أداءاً اقتصادياً ومالياً متميزاً الحجرف بعد خصخصة البورصة: نأمل في مشاريع أخرى يديرها القطاع الخاص



أحمد المحم



الحجرف متحدناً



خالد الروضان خلال المؤتمر

«فوتسي» تدرج 7 أسهم كويتية جديدة بمؤشرات

أعلنت مؤسسة فوتسي راسل للأسواق الناشئة، دخول أسهم كويتية جديدة إلى مؤشرات، وسيترتب على ذلك شراء الصناديق الأجنبية لهذه الأسهم اعتباراً من 14 مارس المقبل.

وذكرت المؤسسة في بيان، أن الأسهم الجديدة تتضمن تداول البنك الأهلي المتحد البحريني على مؤشر الشركات الكبيرة، وبنك الخليج على مؤشر الشركات المتوسطة.

فيما سيتم إدراج أسهم شركات (المدار، الساحل، بترول، والمستثمرين، الرباطة) على مؤشر الشركات متناهية الصغر.

الخرافي: تحالف «الاستثمارات الوطنية» يتطلع للنهوض بالبورصة

قال ممثل تحالف شركة الاستثمارات الوطنية، عقب فوز التحالف بمزايدة بيع 44% من أسهم رأس المال المصدر والمدفوعة لشركة بورصة الكويت، إن «التحالف يتطلع إلى النهوض بالبورصة وتطبيق المعايير العالمية لخلق قيمة مضافة». وأضاف بدر الخرافي لـ«سي إن بي سي» عربية، إن فوز التحالف بهذه المزايدة يُعد حدثاً إيجابياً للقطاع الخاص الكويتي. وقال الخرافي إن التحالف كان على قناعة تامة بسعر التقييم الذي بنى عليه قرار الدخول في المزايدة.

المؤشر العام ينخفض 9.33 نقطة

استهلت البورصة تعاملاتها الأسبوعية أمس الأحد على انخفاض المؤشر العام 9.33 نقطة ليبلغ مستوى 5188.05 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.18 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 122.5 مليون سهم تمت من خلال 4749 صفقة تقديراً بقيمة 16.7 مليون دينار كويتي (نحو 55.11 مليون دولار أمريكي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 43.09 نقطة ليصل إلى مستوى 4753.2 نقطة وبنسبة 0.9 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 92.8 مليون سهم تمت عبر 2894 صفقة تقديراً بقيمة 4.7 مليون دينار (نحو 15.51 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الأول 6.88 نقطة ليصل إلى مستوى 5426.68 نقطة وبنسبة ارتفاع 0.13 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 29.6 مليون سهم تمت عبر 1855 صفقات بقيمة 11.9 مليون دينار (نحو 39.27 مليون دولار).

«أوتسي»: انخفاض حجم التداولات بنسبة 7.1 بالمئة

شهدت منصة (تداولات نظام خارج المنصة) المعروف اختصاراً بـ(أوتسي) خلال جلسات الأسبوع المنتهي الخميس الماضي انخفاضاً في حجم التداولات بنسبة 7.1 في المئة مقارنة مع الأسبوع قبل الماضي. وقالت شركة (الموازي دوت كوم) في تقرير لها إنه تم تداول 3.5 مليون سهم بينما شهدت قيمة التداولات ارتفاعاً بنسبة 44.7 في المئة بقيمة 108.8 ألف دينار (نحو 359.04 ألف دولار أمريكي) في 34 صفقة. ونحو 21 كيلو غراماً في حين بلغ حجم التداولات 2.3 مليون سهم بقيمة 19.6 ألف دينار (نحو 198.6 ألف دولار) تمت عبر 24 صفقة. وأضافت الشركة أن الصفقات الخاصة سجلت أداءً سلبياً خلال الأسبوع حيث بلغت التداولات 2.9 مليون سهم بينما ارتفعت قيمة التداولات بنحو 48.6 ألف دينار (نحو 160.6 ألف دولار) تمت عبر 10 صفقات.

القطاع الخاص دائماً ما تتقدمها كيفية تحقيق الأرباح وهو ما ستعمل عليه إدارة هذا المرفق الحيوي حين تنتهي كل مراحل التخصيص ما يعكس مباشرة على مواءمة تنفيذ خطط اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توطين الاستثمارات المحلية.

ووصف رئيس مجلس إدارة شركة (الصناعات الكويتية) محمد النقي خطوة البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من مراحل التخصيص أنها نتاج صريح لجهود مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية. وأكد النقي أن الاقتصاد الوطني أصبح في حاجة ماسة إلى محفزات تحركه لافتاً إلى أن تخصيص البورصة الأقدم في المنطقة من شأنه تحريك الثقة في السوق ما يشجع جهات محلية وغيرها أن تدخل السوق باستثمارات مباشرة أو عبر الصناديق والمحافظ الاستثمار ما يصب في مصلحة السوق.

من جهته رأى رئيس جمعية (التداولين) محمد الطراح أن هذه الخطوة ستفتح آفاقاً جديدة أمام بورصة الكويت ما سيريد من عافيتها ويساعد على إعادة الثقة وتوطين أموال المستثمرين بعدما كانت تستثمر في أسواق مال خارجية كما أنها ستعطي دفعة قوية للشركات المدرجة في ظل الحالة الإيجابية التي تشهدها البورصة بعد ترقيتها على مؤشرات عالمية. وأضاف الطراح أن صفار المتداولين يحذوهم الأصل في رؤية أدوات تمويلية مبتكرة وفق الوعد التي أعلن عنها التحالف الفائز بالزيادة خلال اليومين الماضيين ما يعكس إيجاباً على أحجام وقيم وأعداد الصفقات كما كان الحال قبل عام 2008 وهو ما ينتظره الجميع في المرحلة المقبلة.

أنه تناول مرفقا من أهم مرفقنا الاقتصادية.. وأكد أن هذا النجاح اللافت أتى ترجمة لخطة محكمة مترافقة بشفافية تامة وفقاً لمبادئ المنافسة والعدالة الإجرائية والموضوعية وهو نجاح ليس فقط لهيئة أسواق المال بل لكافة شركائنا في منظومة أسواق المال. وأوضح أن خصخصة البورصة يمثل للهيئة استحقاقاً قانونياً واقتصادياً في الوقت ذاته فمن الناحية الأولى يأتي الاستحقاق القانوني في هذا التوجه وفقاً لنص المادة (33) من قانون إنشاء الهيئة (رقم 7 لسنة 2010) التي نصت على قيامها بمنح ترخيص بورصة لشركة مساهمة تحل محل سوق الكويت للأوراق المالية.

وتابع «كما تضمنت تحديداً آلية تخصيص أسهم هذه الشركة وفق نسب وشرايط معينة من بينها نسبة لا تقل عن 26 في المئة ولا تزيد عن 44 في المئة تخصص لاكتتاب الشركات المسجلة في السوق مع مشغل عالمي أو مشغلا عالمياً منفرداً. وأضاف بيان الاعتبارات التي جعلت من خصخصة البورصة استحقاقاً اقتصادياً وطنياً يمكن إنجازها باعتبارها خطوة حاسمة في دعم توجهات الإصلاح المالي والإداري الحكومي وتعزيز دور القطاع الخاص في الواقع الاقتصادي المحلي وتمكينه من استعادة ريادته.

وقال المحم إنه لا يمكن بحال من الأحوال رؤية إنجاز ملف خصخصة السوق بعيداً عن توجهات التنمية الحكومية إذ أن هذا التوجه يعد ترجمة لجاناب مهم من رؤية (كويت جديدة 2035). وذكر أن الهيئة حرصت على العمل في مسارين متلازمين بشأن سوق المال المحلي

أنه تناول مرفقا من أهم مرفقنا الاقتصادية.. وأكد أن هذا النجاح اللافت أتى ترجمة لخطة محكمة مترافقة بشفافية تامة وفقاً لمبادئ المنافسة والعدالة الإجرائية والموضوعية وهو نجاح ليس فقط لهيئة أسواق المال بل لكافة شركائنا في منظومة أسواق المال. وأوضح أن خصخصة البورصة يمثل للهيئة استحقاقاً قانونياً واقتصادياً في الوقت ذاته فمن الناحية الأولى يأتي الاستحقاق القانوني في هذا التوجه وفقاً لنص المادة (33) من قانون إنشاء الهيئة (رقم 7 لسنة 2010) التي نصت على قيامها بمنح ترخيص بورصة لشركة مساهمة تحل محل سوق الكويت للأوراق المالية.

وتابع «كما تضمنت تحديداً آلية تخصيص أسهم هذه الشركة وفق نسب وشرايط معينة من بينها نسبة لا تقل عن 26 في المئة ولا تزيد عن 44 في المئة تخصص لاكتتاب الشركات المسجلة في السوق مع مشغل عالمي أو مشغلا عالمياً منفرداً. وأضاف بيان الاعتبارات التي جعلت من خصخصة البورصة استحقاقاً اقتصادياً وطنياً يمكن إنجازها باعتبارها خطوة حاسمة في دعم توجهات الإصلاح المالي والإداري الحكومي وتعزيز دور القطاع الخاص في الواقع الاقتصادي المحلي وتمكينه من استعادة ريادته.

وقال المحم إنه لا يمكن بحال من الأحوال رؤية إنجاز ملف خصخصة السوق بعيداً عن توجهات التنمية الحكومية إذ أن هذا التوجه يعد ترجمة لجاناب مهم من رؤية (كويت جديدة 2035). وذكر أن الهيئة حرصت على العمل في مسارين متلازمين بشأن سوق المال المحلي

أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف أمس الاحد ان الحكومة تؤمن بدور القطاع الخاص في عملية الخصخصة فضلاً عن دعم القطاع الخاص لتحقيق رؤية (كويت جديدة 2035).

وأضاف الحجرف خلال المؤتمر الصحفي بمناسبة الإعلان عن تخصيص شركة (بورصة الكويت) أن خصخصة بورصة الكويت يعتبر حدثاً تاريخياً ساهم في إنجازها أطراف عديدة.

وأعرب عن تمنيات الحكومة في رؤية مشاريع أخرى يديرها القطاع الخاص لكي يكون هناك إصلاحات اقتصادية للاستفادة من ريادة هذا القطاع ولتماسر دورها من خلال الرقابة والإشراف.

من جهته قال وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي خالد الروضان خلال المؤتمر إن هذه الخطوة تأتي في ظل ما شهده الاقتصاد الكويتي من تطور كبير على مدار السنوات الماضية والتقدم الملحوظ في تحسين بيئة الأعمال. وأضاف الروضان أن الكويت أظهرت أداءً اقتصادياً ومالياً متميزاً ضمن استراتيجية تنميتها لمواكبة الانفتاح الاقتصادي العالمي وذلك من خلال اقرار العديد من القوانين المالية والاقتصادية والاستثمارية لتكون أكثر انفتاحاً وشفافية وجاذبية.

من جهته ووصف رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال المدير التنفيذي للهيئة أحمد المحم في المؤتمر تخصيص شركة بورصة الكويت بـ«الحدث الاستثنائي والتاريخي» قولاً وفعلًا وفق كافة المقاييس.

وأضاف المحم «يخفي القول بأن الحدث يعطل نجاحاً في إنجاز أول وأهم توجه نحو مشاريع الخصخصة في تاريخ الكويت كما

«التجارة»: 139 ألف دينار رسوم وسم 2.6 طن معادن ثمينة

أعلنت وزارة التجارة والصناعة إن إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة منها خلال يناير الماضي بلغ حوالي 2.8 طن حصلت عنها رسوماً تقدر بقيمة 139 ألف دينار كويتي. وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس الاحد ان وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم منها بلغ نحو 2245 كيلو غراماً حصلت عنها رسوماً تقدر بنحو 112.2 ألف دينار. وأضافت ان كمية الذهب المحلي الموسومة بلغت 1233 كيلو غراماً فيما بلغت كمية الذهب الخارجي 1012 كيلو غراماً. واوضحت ان كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 بلغت 249 كيلو غراماً في حين بلغت كمية

الذهب الخارجي 407 كيلو غرامات. وأشارت إلى أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغت 963 كيلو غراماً في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 302 كيلو غرام مضافة ان كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت نحو 21 كيلو غراماً في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 302 كيلو غرام. وقالت ان كمية السبائك الذهبية الموسومة بلغت حوالي 522 كيلو غراماً حصلت الوزارة عنها رسوماً تقدر بنحو 26 ألف دينار. لافتة إلى ان كمية الفضة الموسومة بلغت 86 كيلو غراماً وحصلت عنها رسوماً تقدر بنحو 430.7 دينار.

العسكوسي يبحث تصدير الأخشاب الماليزية إلى الكويت

التعاون في المجال الاستثماري والتجاري لاسيما في قطاع الأخشاب والمواد الغذائية. وأشار إلى أنه اطلع على الصناعات والمنتجات في الولاية وبحث إمكانية تصديرها إلى الكويت. وذكر أنه استعرض مع كبار المسؤولين في الوزارة تطوير أساليب تصدير البضائع إلى السوق الكويتي وإمكانية ترتيب زيارة وفد من اتحاد الغرف التجارية الماليزية إلى الكويت.

بحث سفير الكويت لدى ماليزيا سعد العسكوسي مع مسؤولي وزارة تنمية ريادة الأعمال الماليزية إمكانية تصدير الأخشاب إلى الكويت. وقال السفير العسكوسي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الأحد عقب حضوره مؤتمراً دولياً أقيم في ولاية (ترينجانو) الماليزية أنه التقى عدداً من كبار المسؤولين بالوزارة لبحث سبل

إضبائاً للسوق وإيضاً ضبط السلوك الإستهلاكي وتحفيز المواطن نحو الإدخار وأخيراً الحد من الإقبال على إستهلاك وشراء السلع الضارة مثل منتجات التبغ من خلال فرض ضريبة إنتقائية على مثل هذه السلع.

وشدد الباقوت على ضرورة أن يشعر المواطن بمرود تطبيق هذه الضريبة يعود عليه بالنفع من خلال الإرتقاء بمستوى الخدمات الموجهة إليه، مع ضمان وجود رقابة قوية وفعالة على السوق لضبط الأسعار وعدم التلاعب من قبل بعض التجار الجشعين ضعيفي النفوس، فبغير ذلك سيخلق تطبيق الضريبة حالة من السخط والتذمر الشعبي ولن نجني من النظام الضريبي سوى سلبياته. واختمت الباقوت بالتأكيد على أنه قبل فرض هذه الضريبة لابد أن تتم دراسة

أبعادها وتأثيراتها بشكل مستفيض، حيث لابد من استقصاء آراء أصحاب الخبرة والدرابة بجانب نقاش مجتمعي لها بشكل نضمن معه تطبيق جيد للضريبة من دون تأثيرات سلبية في مجتمع الاقتصاد والأعمال للحفاظ على الميزات التنافسية للاقتصاد والسوق الكويتي كسوق واعد وجاذب للاستثمارات الأجنبية.

شدد على ألا تكون على حساب زيادة معاناة المواطنين

الباقوت: مراعاة البعد الاقتصادي ضرورة عند تطبيق «القيمة المضافة» و«الانتقائية»

وأشار الباقوت إلى أنه إذا كانت البيانات الصادرة من بعض القياديين في وزارة المالية تشير إلى أن الحصيلة المتوقعة من تطبيق هذا النظام الضريبي ستكون في حدود 1.1 مليار دينار تقريباً سنوياً موزعة على القيمة المضافة بقيمة 600 مليوناً والانتقائية بواقع 500 مليوناً.

وشدد الباقوت على أنه وفقاً لدستور دولة الكويت، فإنه لا لضريبة إلا بقانون وعلى ذلك فإن أي حديث عن تطبيق هذا النظام الضريبي لابد أن يمر عبر بوابة مجلس الأمة ويأخذ حقه في المناقشات والدراسات القانونية والاقتصادية داخل لجان المجلس وكذلك طرحة للنقاش المجتمعي والاستماع لآراء المتخصصين والباحثين لضمان خروجها بالشكل الذي يسهم في انتعاش الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار.

وأوضح الباقوت بأنه لا يلقف ضد تطبيق النظام الضريبي بشكل عام، فهو بلا شك له العديد من الإيجابيات أهمها تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل، وكذلك ما سيقضه تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الشركات والتجار من إمسك دفاتر محاسبية منمظمة ودقيقة مما يحقق



خليفة الباقوت

وأضاف الباقوت في بيان صحفي أنه إذا كان هدف الحكومة للتطبيق من زاوية تعظيم إيراداتها وإيجاد بديل للإيرادات النفطية يسهم في تعزيز إيرادات الدولة، فهناك منظور آخر لا يقل أهمية وهو عدم إقبال كاهل المواطن بأعباء مالية تزيد من معاناته والتزاماته التي عانى منها في الأونة الأخيرة بسبب تطبيق السياسات المالية التقشفية التي تم تطبيقها مؤخراً ومنها زيادة أسعار المحروقات والطاقة والتي تستهدف في مجملها ترشيد النفقات.

أصبحت الكويت قاب قوسين أو أدنى من اللحاق بركب دول الخليج والدخول في عصر تطبيق الضرائب والتي باتت أحد أدوات المالية العامة التي تستهدف الخروج من أزمة تذبذب أسعار النفط والتعامل بجدية مع المشكلات المزمنة التي تعانيتها ميزانيات الدول النفطية ومنها الكويت التي اتخذت إجراءات إصلاحية شاملة في السنوات القليلة الماضية التي تلت تراجع أسعار النفط الحادة.

ومع تطبيق دول مجاورة لضريبيتي «القيمة المضافة» و«الانتقائية»، حملت الحكومة الكويتية على عاتقها تطبيقهما التزاماً بعضويتها داخل دول مجلس التعاون الخليجي وسعيها منها لزيادة إيراداتها غير النفطية وتنفيذ استراتيجية كويت جديدة 2035 التي تمثل محور إرتكازها التنموي في السنوات المقبلة.

وفي هذا الإطار أوضح رئيس مجموعة الباقوت القانونية الشريك الإستراتيجي لمجموعة تكسيس العالمية الحامي خليفة الباقوت أن أي حديث عن تطبيق ضريبيتي القيمة المضافة والانتقائية في الكويت يجب أن يكون في إطار متوازن ويتسم بالموضوعية ومراعاة البعد الإجتماعي والإقتصادي.